**التقارير المتعلقة بالتمييز والفصل العنصري والحق في السكن اللائق**

**الاستبيان**

**الخلفية والهدف من التقرير**

إن التقارير المواضيعية للمقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، السيد بالاكريشنان راجاغوﭙالMr. Balakrishnan Rajagopal، إلى الجمعية العامة في عام 2021 وإلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2021 ستركز على مسألة التمييز فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق، بما في ذلك أثر الفصل المكاني في البيئات الحضرية أو الريفية - الحضرية على التمتع بحقوق الإنسان.

ويمكن فهم الفصل المكاني على أنه فصل مفروض أو مفضل لمجموعات من الناس في إقليم معين حسب العرق أو الطائفة أو الإثنية أو اللغة أو الدين أو وضع الدخل. ويمكن أن يكون للفصل المكاني، بما في ذلك الفصل السكني أشكال مختلفة تبعا للسياق الإقليمي أو الثقافي أو التاريخي، وكثيرا ما يتسم بأشكال الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، وعدم الإنصاف والتفاوت المكاني في الحصول على الهياكل الأساسية والخدمات وفرص كسب الرزق.

يُفهم التمييز على أنه أي تمييز رسمي أو موضوعي أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل أو أي معاملة تفاضلية أخرى تستند بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أسباب التمييز المحظورة بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، الأصل القومي أو الاجتماعي، الرأي السياسي أو غيره، الملكية، المولد أو أي وضع آخر - بما في ذلك ذوي الإعاقة، العمر، الجنسية، الحالة الاجتماعية والأسرية، التوجه الجنسي والهوية الجنسانية، الحالة الصحية، مكان الإقامة، الوضع الاقتصادي والاجتماعي - التي تهدف إلى إبطال أو المساس بالاعتراف بحقوق الإنسان[[1]](#footnote-1) أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة.

وسيكون الهدف الرئيسي للتقريرين المترابطين هو تحديد الأشكال المعاصرة والتاريخية للتمييز والفصل العنصري التي تؤثر على الحق في السكن اللائق، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال منع التمييز والفصل وتوفير التوجيه للدول بشأن الكيفية التي يمكنها بها ضمان التزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بعدم التمييز والحق في السكن اللائق.

ويرحب السيد راجاغوبال بالمساهمات المقدمة من الدول والحكومات المحلية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنية الاخرى.

ويتضمن الاستبيان تفاصيل تتيح جمع معلومات شاملة تغطي جميع جوانب الحق في السكن اللائق. غير أن مجرد الاجابة على الأسئلة التي لدى المنظمة أو المؤسسة أو الكيان المجيب معلومات أو خبرات بشأنها, هو موضع تقدير كبير.

**المعلومات الأساسية**

1. الاسم، المنظمة، المؤسسة، الوكالة أو الدولة: وزارة الإسكان

نوع الكيان \*

* الحكومة الوطنية أو الوزارة/الوكالة الحكومية الاتحادية
* منظمة حكومية دولية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة
* الحكومة المحلية أو الإقليمية - أو الوكالة أو الممثل أو العمدة
* الرابطة أو نقابة المستأجرين أو تعاونية الإسكان
* شبكة المنظمات غير الحكومية - المنظمة الجامعة
* المنظمات غير الحكومية المجتمعية
* الأوساط الأكاديمية
* المؤسسة
* المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، أمين المظالم
* العقارات أو التخطيط الحضري أو البناء
* المستثمر العقاري أو صندوق الاستثمار
* نقابة عمال
1. تصنيف العمل

يرجى اختيار احد الاجابات او اكثر حسب الاقتضاء.

* الادارة العامة
* المحاماة
* التمويل
* المساعدة القانونية
* التواصل الشبكي
* السياسة
* البحث
* مساعدة تقنية
* التدريب
* غير متاح
* اخرى
1. البلد/المدينة: يرجى الضغط هنا لادخال النص
2. الولاية/المقاطعة: يرجى الضغط هنا لادخال النص
3. الدولة (يرجى ذكر المنطقة او "دولية" اذا كان تركيز عمل منظمتكم يغطي بلدان متعددة):

مملكة البحرين

1. يرجى ذكر البريد الالكتروني للتواصل ( سيظل سريا ) فى حالة تواجد اى تساؤل:

 يرجى الضغط هنا لادخال النص

**التمييز في الإسكان**

1. ما هي الأشكال المحددة للتمييز الفعلي أو القانوني أو الحواجز التي تواجهها المجموعات التالية في بلدكم إزاء التمتع على قدم المساواة بالحق في السكن اللائق (يرجى تقديم أدلة تتضمن أمثلة ودراسات وتقارير ومعلومات إحصائية ذات صلة):
* السكان المنحدرون من أصل أفريقي أو شعب الروما
* الجماعات/الأقليات العرقية أو الطبقية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها من المجموعات
* المهاجرون والأجانب واللاجئون والمشردون داخليا
* النساء أو الأطفال أو كبار السن
* الشعوب الأصلية
* الاشخاص ذوي الاعاقة
* الأشخاص من السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً والشواذ والمتحولين جنسياً
* الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في فقر
* سكان المستوطنات غير النظامية ؛ الأشخاص الذين يعانون من التشرد
* الفئات الاجتماعية الأخرى، يرجى التحديد

يشكل دستور مملكة البحرين القاعدة الأساسية لضمان كافة الحقوق المتعلقة بالسكن والمسكن الملائم إذ يكفل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وحظر التمييز المتعلق بالمسكن، كما ورد نصاً في المادة التاسعة الفقرة "و" من الدستور البحريني توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين. وتعمل الوزارة أيضاً على تطبيق الضوابط والأحكام المتعددة التي تحكم تقديم هذه الخدمة وفقا لما ورد في أحكام المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1976م بشأن الإسكان والقرار الوزاري رقم 909 لسنة 2015 بشأن الإسكان.

ولعل جملة هذه التشريعات ـــ والتي تم نشرها وفقا للنظم المعمول بها ـــ تتسم بقدر كبير من العدالة التي تؤمن لوصول الخدمة الإسكانية للمواطنين وفقاً لضوابط ومعايير واضحة تطبق بين جميع المواطنين بلا تفريق بينهم على أية أسس عرقية أو وطنية أو نسب أو ثقافة أو غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك تتبع الوزارة نظماً إدارية رقابية داخلية متعددة تعمل على مراقبة تطبيق هذه الضوابط، وكما أن المتابعة والمراجعة المفروضة على الوزارة من جهات رقابية أخرى ـــ شأنها شأن الإدارات الحكومية الأخرى وفق القوانين ـــ تؤمن عدم حيدة الوزارة عن هذه النظم وضمان تحقيق الغايات العدلية المطلوبة.

1. ويمكن أن يؤثر التمييز في السكن على مختلف أبعاد الحق في السكن اللائق وغيره من حقوق الإنسان. هل يمكنكم تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالمجالات المحددة التي تشهد تمييز في مجال الإسكان ؟ وفيما يلي أمثلة لمختلف أشكال التمييز التي يمكن أن تتعرض لها أبعاد مختلفة للحق في السكن اللائق:

*اتاحة امكانية الحصول على السكن*

- التمييز فيما يتعلق بالحصول على الأرض، بما في ذلك المياه والموارد الطبيعية الضرورية للسكن؛

- التمييز فيما يتعلق بالسكن المستأجر أو الحيازة أو الحصول على السكن العام أو الاجتماعي؛

- الحصول على السكن في حالات الطوارئ و/أو المرحلة الانتقالية بعد الكارثة، أو التشريد المتصل بالصراع، أو في حالة التشرد، أو العنف الأسري أو المنزلي؛

- إتاحة السكن لذوي الاعاقة أو كبار السن، بما في ذلك الحصول على السكن للمعيشة المستقلة أو لدور الرعاية؛

- جمع البيانات أو متطلبات لتقديم بعض الشهادات التي تؤدي إلى استبعاد أشخاص معينين من الحصول على السكن؛

*الصلاحية للسكن*

- والتمييز فيما يتعلق بظروف السكن أو الاكتظاظ أو صيانة المساكن؛

- والتعرض للمخاطر الصحية داخل المنزل، بما في ذلك الافتقار إلى التهوية، أو التدفئة أو العزل، أو التعرض لخطر الحريق أو انهيار المساكن، أو مواد البناء غير الصحية، أو غيرها من المساكن غير الصحية التي تشملها مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية بشأن الإسكان والصحة؛

- التعرض لمخاطر أخرى تجعل السكن غير صالح للسكن، بما في ذلك العنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس، والتدخل في الخصوصية والأمن البدني في المنزل والجوار؛

- التمييز فيما يتعلق بتجديد المساكن أو الإذن بتمديد السكن؛

*القدرة على تحمل التكاليف*

- التمييز فيما يتعلق بالحصول على الاستحقاقات العامة المتصلة بالسكن؛

- الافتقار إلى المساواة في الحصول على السكن الميسور التكلفة؛

- التمييز في تمويل الإسكان العام والخاص؛

- التمييز المتعلق بتكاليف الإسكان والخدمات، أو الرسوم المتصلة بالسكن، أو التقاضي أو فرض الضرائب؛

*الضمان القانوني لشغل الحيازة*

- التمييز فيما يتعلق بملكية أو إرث المساكن والأراضي والموارد الطبيعية ذات الصلة، بما في ذلك المياه، بما في ذلك على أساس التمييز بين ترتيبات الحيازة الرسمية وغير الرسمية؛

- التمييز فيما يتعلق بعمليات الإخلاء وإعادة التوطين والتعويض عن فقدان أو تلف المساكن أو الأراضي أو سبل العيش؛

- المعاملة التفضيلية في تسجيل الأراضي أو حقوق الملكية، والإذن ببناء المساكن؛

*توافر الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية*

- التمييز فيما يتعلق بالحصول على العمل، أو التعليم المدرسي، أو الرعاية الصحية، أو الاستحقاقات العامة القائمة على العنوان الداخلي أو المتصلة بعدم وجود عنوان رسمي؛

- خدمات النقل العام وتكاليف النقل؛

- توفير المياه والمرافق الصحية والطاقة وجمع النفايات وغير ذلك من خدمات المرافق ؛ ونوعيتها أو تكلفتها، بما في ذلك حالات الانقطاع/الانقطاع عن العمل، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالانفصال عن خدمات المرافق العامة؛

- التفاوتات المكانية في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال والمرافق الثقافية والترفيهية؛

*الموقع*

- التمييز فيما يتعلق بحرية اختيار مكان الإقامة داخل البلد، داخل منطقة أو مكان معين؛

- التمييز القائم على مكان الإقامة أو العنوان، مثل الاستبعاد من الدعوة إلى المقابلات الوظيفية أو الحصول على الائتمان؛

- التعرض لمخاطر الصحة البيئية، مثل نوعية الهواء الخارجي، والفيضانات، والتعرض لسموم للأرض؛ والضوضاء؛ وخطر الانهيارات الأرضية وما إلى ذلك؛

- إن نوعية المعيشة والأمن المادي في الجوار، بما في ذلك الفوارق الجغرافية في أعمال الشرطة وتنفيذ القانون؛

*الملائمة من الناحية الثقافية*

- التمييز فيما يتعلق بالاعتراف بالمساكن الملائمة ثقافياً كإسكان فضلاً عن المساواة في الوصول إلى الأماكن العامة؛

- حظر الحصول على السكن اللائق ثقافيا أو الحفاظ عليه أو بنائه؛

- عدم الاعتراف بأشكال الإقامة المتنقلة.

يرجى الضغط هنا لادخال النص

تقدم مملكة البحرين متمثلة في وزارة الإسكان خيارات متنوعة من الخدمات الإسكانية والتي يمكن للمواطن البحريني اختيار ما يلائمه منها والتي تشمل خدمة الوحدات السكنية سواء البيوت أو الشقق بالإضافة إلى القسائم السكنية والقروض السكنية بأنواعها، بالإضافة إلى ذلك تم في السنوات الأخيرة تقديم خدمة اسكانية جديدة وهي خدمة مزايا التي تمكن المنتفع من اختيار الوحدة السكنية الملائمة له في المنطقة التي يرغب بها، على أن يحصل على التمويل لشرائها من البنوك المحلية بالتعاون مع الوزارة وفقاً لضوابط معينة بالإضافة إلى تقديم مبالغ علاوة بدل السكن بصورة شهرية لأصحاب الطلبات على قوائم الإنتظار كدعم مادي لتمكينهم من الحصول على المسكن المؤقت الملائم لحين وقت انتفاعهم من خدمة الوحدات السكنية.

 كما تولي مملكة البحرين اهتماما كبيراً في إنشاء المشاريع الإسكانية ولعل من أهمها المدن الإسكانية الحديثة والمتكاملة والتي يبلغ عددها خمس مدن إسكانية جديدة تلبي احتياجات المجتمع المتنوعة من خلال احتوائها على جميع المرافق والخدمات الأساسية بالإضافة إلى البنى التحتية والمساحات الخضراء والمدارس والمستشفيات. والتي يحق لجميع المواطنين الراغبين في الحصول على خدمة الوحدات السكنية الاستفاده منها.

و تحرص وزارة الإسكان في أن تكون جميع المشاريع الإسكانية ملبية لجميع الاحتياجات الأساسية من توفر بنى تحتية شاملة توفر الخدمات المتعلقة بالمياه والكهرباء والصرف الصحي بل وتجاوزت ذلك حيث أصبحت المدن الإسكانية تلبي احتياجات المدن الخضراء المستدامة والتي توفر المساحات الخضراء ومسارات الدراجات والواجهات البحرية بالإضافة إلى السواحل العامة ومحطات النقل العام وغيرها. وقد تم مؤخراً بحث إدراج الملاجئ الخاصة والحكومية لتكون جزءاً من المشاريع الإسكانية المستقبلية ولتكون مهيأة لمواجهة الظروف وتنفيذ اجراءات السلامة والحماية.

بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الوزارة فإنها أيضاً لم تغفل عن الإحتياجات الخاصة للفئات الخاصة في المجتمع مثل المرأة العازبة والأرملة والمهجورة والمطلقة بدون أبناء وليس لها مأوى حيث تم تخصيص مشروع مساكن كمشروع متميز وفريد من نوعه من خلال التعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ليتم توفير المسكن الملائم لهذه الفئة لضمان الشعور بالأمان والاستقرار.

أما بالنسبة لفئة ذوي الهمم والإحتياجات الخاصة فيتم تخصيص عدد من الوحدات السكنية في المشاريع الإسكانية المختلفة بحيث يتم تجهيزها بالإحتياجات والمستلزمات التي يحتاج لها أصحاب هذه الفئة في مساكنهم، ليتم تخصيص هذه الوحدات المهيأة لهم تحقيقاً لشعورهم بالمساواة وعدم التمييز.

وحرصا على الحفاظ على الارث المجتمعي والثقافي في الأحياء القديمة فقد اتاحت مملكة البحرين من خلال مشروع تأهيل وإعادة ترميم البيوت الآيلة للسقوط الحق لمواطني مملكة البحرين في أن يتم ترميم او إعادة بناء منازلهم القديمة وذلك لضمان توفر المسكن الملائم وتهيئة الظروف الصحية والسكنية لمواطنيها بختلف الفئات.

1. هل هناك قوانين أو سياسات أو ممارسات محددة في بلدكم أو منطقتكم أو مدينتكم/مجتمعكم تسهم في التمييز أو تزيد من تفاقمه فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق؟

لا توجد أي قوانين أو سياسات بمملكة البحرين تمنع أي مواطن بحريني مؤهل للحصول على الخدمة الإسكانية من حق الحصول عليها حيث يكفل الدستور البحريني الحق في الحصول على المسكن الملائم لذوي الدخل المحدود من مواطني مملكة البحرين.

1. هل يمكنك أن تشرح الإعفاءات في القانون الوطني التي تسمح (لبعض) مقدمي الإسكان من القطاعين العام والخاص أو الديني، بإعطاء أفراد فئة معينة إمكانية الحصول على السكن على نحو تفضيلي أو حصري، على سبيل المثال استناداً إلى العضوية، أو عقد العمل، أو الخدمة العامة، أو السن، أو الإعاقة، أو الحالة المدنية، أو الجنس، أو نوع الجنس، أو الدين، أو الدخل، أو معايير أخرى؟

لا توجد

1. وفي حالة وجود معاملة تفاضلية لجماعات معينة فيما يتعلق بالسكن، يرجى توضيح السبب في إمكانية تبرير هذه المعاملة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان – على سبيل المثال, التدابير الإيجابية التي تفيد فئة معينة للتغلب على التمييز المنهجي أو الحرمان أو إذا كانت بمثابة تمييز؟

لا توجد

**الفصل المكاني والسكني**

1. ما هي أشكال الفصل المكاني على أساس العرق أو الطائفة أو الإثنية أو الدين أو الجنسية أو مركز الهجرة أو التراث أو المركز/الدخل الاقتصادي أو الأسباب الاجتماعية الأخرى التي يمكن ملاحظتها في السياقات الحضرية والحضرية - الريفية في بلدكم؟

تعتبر معظم المشاريع الإسكانية في مملكة البحرين مشاريع متكاملة المرافق ويتم إنشائها في مناطق حضرية كما تتميز بوجودها في مواقع مختلفة لتلبية مختلف المحافظات بمملكة البحرين. ويتسنى لجميع المواطنين المستفيدين من الوحدات السكنية السكن فيها بغض النظر عن أي اختلافات دينية أو اثنية او ثقافية او عرقية او غيرها مما يمنع وجود أي نوع من أنواع الفصل المكاني.

1. وما هي آثار هذه الأشكال من الفصل المكاني والسكني على المجتمعات المحلية المتضررة ؟ يرجى الإشارة إلى مؤشرات مثل معدلات الفقر، وعدم العمالة، والعمالة الناقصة ؛ ومعدلات انتشار سوء التغذية ؛ أوجه التفاوت في الحصول على الخدمات والمرافق (مثل الحصول على التعليم المدرسي أو الرعاية الصحية أو الاستحقاقات العامة الأخرى) ؛ وأوجه التفاوت في الحصول على الهياكل الأساسية (نقص و/أو سوء نوعية توفير المياه والمرافق الصحية والنقل والطاقة وجمع النفايات وغير ذلك من خدمات المرافق العامة)؛ ومعدلات التعرض لمخاطر الصحة البيئية (رداءة نوعية الهواء، والفيضانات، والتعرض لسموم الأرض، وما إلى ذلك).

لا ينطبق

1. هل تسببت أي قوانين أو سياسات أو ممارسات تاريخية أو حالية معينة في بلدكم أو منطقتكم أو مدينتكم/مجتمعكم المحلي في الفصل أو أدت إلى تفاقمه؟

لا تنطبق

1. في نظركم، ما هي العوامل (الحالية أو التاريخية) المحركة الرئيسية للفصل المكاني والسكني في السياقات الحضرية والحضرية - الريفية في بلدكم؟

لا ينطبق

1. هل هناك أمثلة في بلدكم عن الأماكن التي نتجت فيها التجمعات المكانية والسكنية عن اختيارات طوعية للإقامة من جانب أفراد جماعات معينة؟

لا ينطبق

1. المحافظة على الهوية الثقافية، وحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها، وحماية حقوق الأقليات هي أمثلة للأسباب التي قد تختار المجموعات أن تعيش من أجلها على حدة. هل يمكنكم التعليق على كيفية إظهار هذه الأشكال من الانفصال المكاني/الإقليمي في بلدكم، إذا كانت هذه المجتمعات المحلية معرضة للتمييز وتعاني من عواقب سلبية نتيجة للفصل المكاني، مثل التفاوت في الحصول على الخدمات والهياكل الأساسية والظروف المعيشية، وما إلى ذلك؟

لا ينطبق

1. وفي رأيكم، هل تتوافق بعض أشكال الانفصال السكني/التجميع الطوعي مع قانون حقوق الإنسان، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا ؟ (على سبيل المثال هل لحماية حقوق الأقليات أو احترام حرية اختيار الأفراد الذين يقررون مع من يعيشون).

توفر المشاريع الإسكانية الحق في السكن فيها لجميع المواطنين البحرينين دون النظر إلى أي تمييز كما تعطي الوزارة الحق للمواطنين في حالة عدم الرغبة في السكن في منطقة معينة أو في مشروع معين أن يتم التخيير للسكن في مشروع آخر ملائم بحسب رغبة المواطن لضمان حصوله على حريه السكن في الموقع المناسب لاختياراته.

كما تعمل وزارة الإسكان على تطوير خدمات التمويل الإسكاني وتقديم خيارات جديدة لطرق التمويل التي تتيح للمواطن البحريني حرية اختيار التمويل المناسب له بالإضافة إلى منح إمكانية رفع مبلغ التمويل اختيارياً وبناء على رغبة المواطن. وبالإضافة إلى ذلك الإستمرار في تقديم برنامج مزايا الذي يمنح المواطن البحريني الحصول على التمويل المدعوم من الحكومة ليقوم بشراء العقار الملائم لإختياره.

تتيح هذه الخيارات والبرامج الحرية للمواطن البحريني في اختيار موقع وشكل وحجم الوحدة السكنية التي يرغب بها مع الحصول على الدعم من الحكومة لتسهيل عملية الحصول على المسكن الملائم.

1. هل هناك أي قوانين أو سياسات تفرض على أفراد معينين (وأسرهم) العيش في مساكن معينة تقدم لهم أو في منطقة جغرافية معينة (مثل طالبي اللجوء، والمهاجرين، المشرد داخليا، واللاجئين، والأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها من الأقليات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والخدمة العامة، والأفراد العسكريين)؟

لا ينطبق

1. من وجهة نظركم، ما هي الحواجز الرئيسية التي تقلص الفصل المكاني، بما في ذلك الفصل السكني؟

إن وجود سياسات تنتهج عدم التفرقة على أي اساس ديني او عرقي او غيره في الحق على الحصول على المسكن الملائم وانتهاج التعامل مع المواطنين جميعهم بسواسية يضمن عدم وجود ظواهر للفصل المكاني أو السكني، وهذا التوجه هو الذي انتهجته مملكة البحرين في دستورها بما كفل انعدام وجود التمييز المكاني أو السكني بجميع أشكاله.

**التدابير والممارسات لكبح التمييز والحد من الفصل العنصري**

1. ما هي القوانين أو السياسات أو التدابير القائمة على الصعيد الوطني أو المحلي لمنع أو حظر التمييز فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق ؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. هل اعتمدت حكومتكم الحكومية أو الإقليمية أو المحلية أية تدابير إيجابية، مثل تدابير العمل الإيجابي، للحد من التمييز أو الفصل العنصري أو عدم المساواة الهيكلية فيما يتعلق بالسكن؟ وإلى أي مدى نجحت هذه المبادرات في التصدي للتمييز والتفرقة في السكن؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. وهل نُفذت أي قوانين أو سياسات أو تدابير معينة للحد من الفصل السكني أو الحد منه ؟ وإلى أي مدى أثارت هذه السياسات الاهتمام بحقوق الإنسان؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. ما هو دور وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والمؤسسات الدينية والحكومية، في تهيئة مناخ يقلل أو يزيد من حدة التمييز فيما يتعلق بالسكن والفصل؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. ما هي الآليات المؤسسية القائمة للإبلاغ عن، وإصلاح ورصد حالات التمييز أو الفصل العنصري فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق وما مدى فعاليتها في التصدي للتمييز؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. ومن وجهة نظركم، ما هي العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق العدالة فيما يتعلق بالتمييز/الفصل العنصري فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. هل يمكنكم تحديد كيف يمكن للأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز الهيكلي أو الذين يعانون من العزل أن يقدموا شكاوى إلى هيئات إدارية أو غير قضائية أو قضائية لطلب الانتصاف ؟ ويرجى عرض أي قضايا رئيسية صدر بشأنها قرار من محاكم دولتكم أو وكالات أخرى في هذا الصدد.

يرجى الضغط هنا لادخال النص

**بيانات عن التمييز في السكن والفصل المكاني/السكني**

1. وهل يتم جمع أي بيانات عن أوجه التفاوت في السكن والتمييز في السكن والفصل المكاني وإتاحتها للجمهور؟ إذا كان الأمر كذلك أين يمكن الوصول إليه ؟ هل هناك أي عوائق عملية أو قانونية أمام جمع هذه المعلومات وتبادلها في بلدكم؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. هل يمكنكم التفضل بمشاركة أي دراسات أو استبيانات تجريها الحكومات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو مؤسسات أخرى لفهم اوجه التفاوت في السكن على نحو افضل، والتمييز في السكن، والفصل المكاني، وكيفية معالجتها (مثل العنوان والرابط الالكتروني، أو التكرم بتقديم وثيقة).

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. هل يمكنكم تقديم معلومات وإحصاءات تتعلق بالشكاوى الخاصة بالتمييز في السكن، وكيفية التحقيق فيها وتسويتها، ومعلومات عن الحالات التي أُجبرت فيها جهات فاعلة خاصة أو عامة على إنهاء هذا التمييز بنجاح أو تم تغريمها أو معاقبتها لعدم الامتثال؟

يرجى الضغط هنا لادخال النص

1. المادة 2,1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام ذي الصلة رقم 20 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [↑](#footnote-ref-1)